

## دعوة لمقاطعة خطاب بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

السادة ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

نراسلكم اليوم باسم القانون الدولي داعين إلى اتخاذ موقف واضح وحاسم بمقاطعة خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن حضور هذا الخطاب أو مجرد السماح له بالوقوف على منبر الأمم المتحدة يمثل تناقضًا صارخًا مع أهداف ومبادئ المنظمة التي تأسست من أجل حماية السلم والأمن الدوليين، ومنع الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية.

قادت حكومة نتنياهو سلسلة من الانتهاكات الممنهجة والجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولاسيما ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في كل من فلسطين ولبنان. من بينها الهجمات المتكررة على قطاع غزة، التي تشمل القصف العشوائي للأحياء السكنية، المستشفيات، المدارس، ومراكز الإيواء، وأدت إلى مقتل آلاف المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال. بالإضافة إلى ذلك، تم استهداف الصحفيين ومنظمات الإغاثة في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف.

هذه المجازر تشكل جرائم حرب، وفقًا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي تمثل انتهاكًا واضحًا لحظر استهداف المدنيين خلال النزاعات المسلحة.

الحكومة الإسرائيلية لم تكنف بذلك، بل تنتهك بشكل متكرر قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ووقف الاستيطان، وحماية حقوق الشعب الفلسطيني. فاستمرار سياسة الضم غير القانونية للأراضي الفلسطينية، والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، يشكلان انتهاكًا مباشرًا لقرارات مجلس الأمن. كما أن الحصار المفروض على غزة، الذي يصنف كعقاب جماعي، يعد انتهاكًا صارخًا لاتفاقيات جنيف.

إن استقبال نتنياهو في الجمعية العامة للأمم المتحدة يعد إهانة للضحايا وعائلاتهم جراء الجرائم المستمرة في غزة والضفة الغربية وأيضًا في لبنان، وتناقضًا مع القيم التي قامت عليها الأمم المتحدة، بما في ذلك العدالة والمساءلة. يجب على الدول الأعضاء أن تتذكر أن الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية يشجع على تكرارها، وأن السماح لنتنياهو بالحديث أمام العالم دون مواجهة المساءلة القانونية يُعتبر دعمًا ضمنيًا لهذه الجرائم.

بناءً على ما سبق، فإننا في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) ندعوكم لاتخاذ موقف أخلاقي وقانوني بمقاطعة خطاب نتنياهو في الجمعية العامة. إن الحضور أو الصمت في هذا السياق يُعتبر تصالحًا مع الجرائم المرتكبة بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني، ويشكل سابقة خطيرة لتفويض القانون الدولي وشرعية الأمم المتحدة.

نذكركم بأن مبادئ العدالة والمساءلة التي تأسست عليها الأمم المتحدة تتطلب اتخاذ موقف حازم ضد كل من ينتهك القانون الدولي. ينبغي ألا يُسمح لمرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية باستغلال المنابر الدولية لتبرير أفعالهم أو تلميع صورتهم.

نأمل أن تتخذوا هذا القرار بشجاعة ومسؤولية.

مع فائق التقدير والاحترام،

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)